

بحار الأنوار

[311] من الطريق وبعث غيره مكانه لا يخطر ببال العقلاء في ذلك إلا احتمالان: إما أن يكون أولا جاهلا بحال ذلك الشخص وعدم صلاحيته لذلك ثم بعد العلم بدا له في ذلك، أو كان عالما وكان غرضه الإشارة بكمال الثاني وخط منزلة الاول، ونقول أيضا: قد عرفت مرارا أنه إذا اتفقت أخبار الفريقين في شيء وتفرد بعض أخبارهم بما يضاذه فالتعويل إنما هو على ما توافقت فيه الروايتان، ولا يخفى أنك إذا لاحظت المشترك بين أخبارنا وأخبارهم عرفت أنها دالة بصراحتهما على أن الباعث على عزل أبي بكر لم يكن إلا نقصه وخط مرتبته عن مثل ذلك، ولم يكن السبب لبعث أمير المؤمنين عليه السلام ثانيا إلا كماله، وكون استيهال (1) التبليغ عن الله ورسوله ونيابة الرسول صلى الله عليه وآله عليه وآله وخلافته في الأمور منحصرا فيه، ولا أظنك بعد إطلاعك على ما قدمناه تحتاج إلى إعادتها، والاستدلال بخصوص كل خبر على ما ذكرنا. وأما إنكار بعض متعصبيهم عزل أبي بكر وأنه كان أميرا للحاج وذهب إلى ما امر به فلا ترتاب بعد ما قرع سمعك من الأخبار أن ليس الداعي إلى ذلك إلا الكفر والعصية والعناد، وقد اعترف قاضي القضاة في المغني بطلان ذلك الإنكار، وقال ابن أبي الحديد (2): روى طائفة عظيمة من المحدثين أنه لم يدفعها إلى أبي بكر، لكن الاظهر الاكثر أنه دفعها إليه ثم أتبعه بعلي عليه السلام فانتزعها منه انتهى أقول: ليث شعري لم لم يذكر أحدا من تلك الطائفة العظيمة ليدفع عن نفسه ظن العصية والكذب. وأما ما تمسك به بعضهم من لزوم النسخ قبل الفعل فعلى تقدير عدم جوازه له نظائر كثيرة، فكل ما يجري فيها من التأويل فهو جار ههنا، وأما اعتذار الجبائي والزمخشري والبيضاوي والرازي وشارح التجريد وغيرهم بأنه كان من عادة العرب أن سيدا من سادات قبائلهم إذا عقد عهدا لقوم فإن ذلك العقد لا ينحل إلا أن يحله هو أو بعض سادات قومه فعذر رسول الله صلى الله عليه وآله عليه وآله عن أبي بكر إلى علي عليه السلام حذرا من أن لا يعتبروا بنذ العهد من

(1) استأهل الشيء: استوجبه. أي كان له صالحا.

(2) شرح نهج البلاغة 4: 251.